مشروع واحد من غزة وعرسال .. إلى شمال العراق

إياد أبو شقرا

في السياسة يصعب التوفيق بين العاطفة والمثاليات من جانب، والواقعية والمصالح من جانب آخر. لكن هذا ما هو ماثل أمامنا اليوم في غزة، وشمال العراق، وعرسال بشمال شرقي لبنان. للأسف، يصعب علينا، كعرب ومسلمين، كما يبدو، تقبّل الحقائق. ذلك أن غالبيتنا تفضل العيش في الأوهام وما زالت تتفاعل مع مجريات الأمور في بلادنا، إما بانفعال بريء ساذج... أو على أساس أمنيات لا تستند إلى واقع محسوس. كل المشاكل التي تواجهنا راهنا نتعامل معها هذه الأيام بالتركيز على الأعراض فقط متناسين: أولا المسببات، وثانيا النيّات، وثالثا المناورات المتعمّدة إما للتضليل أو الإرباك.

إن ظاهرة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» و «جبهة النصرة» والتنظيمات «القاعدية» بشتى أشكالها وتسمياتها من الظواهر المألوفة في تاريخ الإسلام الطويل. ولقد خبر الإسلام منذ بزوغه حركات وتنظيمات متطرّفة كانت تقوم وتزدهر ثم تندثر. وكلها، من دون استثناء تقريبا، كان يسعى لاحتكار الإسلام والهيمنة «الشرعية» على مقدّرات المسلمين. والملاحظ، لمن يهمه الأمر، أن التطرّف والغلو كانا يتزامنان مع مراحل ضعف الدولة وانحطاطها... وإما يساهمان في التعجيل بهذا الضعف، ومن ثم الانحطاط، أو يأتيان ردة فعل غاضبة عليهما. في حين كانت فترات ازدهار الدولة ومنعتها واتساع رقعة نفوذها تتميّز بالتسامح الديني والمذهبي والاعتراف بالتعدّدية واستيعاب الاختلاف، بل والاستفادة منه.

نعم، ظاهرة «داعش» وأخواتها ليست جديدة أو طارئة، وأيضا التحديات التي تواجه العالمين العربي والإسلامية لم تبدأ صباح أمس. غير أننا، كعرب وكمسلمين، نتصرّف اليوم إزاء مشاكلنا بانفعال عاطفي يرفض التفكير والتحليل ويأنف الاتعاظ من الأخطاء... ويستمرئ الشعارات الخطابية ويستسلم للمزايدات، بدلا من ربط الأشياء أحدها بالآخر، وتحليل المعطيات واستشراف النتائج بناء على حد معقول من المعرفة والصراحة مع النفس. ولنبدأ بغزة. أنا واثق أنه ليس هناك إنسان سوي يمكن أن يتحمّل مشاهد الفظائع التي مثلتها الآلة الحربية الإسرائيلية فصولا، ولا سيما جثث الأطفال المقطعة، ونواح الأمهات الثكالى، وآثار التدمير البربري للأحياء السكنية. وبالأمس فقط استقالت وزيرة بريطانية مسلمة من حكومة ديفيد كاميرون استنكارا لموقفها الملتبس من مأساة غزة. ولكن علينا أيضا أن نفهم أنه وسط القصف والدمار والأشلاء هناك «غاية سياسية» إسرائيلية من حرب غزة، كما أن هناك «هدفا سياسيا» مقابلا لحماس والجهاد الإسلامي ومَن يمدّهما بالمال والسلاح.

ما حدث ويحدث في غزة جزء من «سيناريو» سياسي يتّصل بمصير الأراضي الفلسطينية المحتلة ويشكل جزءا من تلاقي، أو تلازم، أو تقاطع للمخططات الإقليمية والدولية الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط. وهذه الأيام، بينما يستذكر العالم مرور 100 سنة على اندلاع الحرب العالمية التي انتهت في المشرق العربي بإعادة رسم خارطة المنطقة، بات علينا التنبه إلى احتمال أن تكون التسوية التي أبصرت النور عام 1920 قد انتهى مفعولها بشقيها الأساسيين «اتفاقية سايكس – بيكو» و«وعد بلفور». ثمة أكثر من طرف إقليمي ودولي واحد أسهم عن عمد في شق الصف الفلسطيني بعدما كان العرب قد قرّروا جعل منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي الوحيد» للفلسطينيين. وواضح من «حرب غزة» أن لإسرائيل هدفا سياسيا – استراتيجيا يقوم على تصفية إمكانية قيام أي كيان فلسطيني مستقل. المخططون الإسرائيليون يدركون أساسا استحالة «إبادة» غزة عسكريا، لكنهم قصدوا من حربهم بناء قوة دفع لصيغة سياسية جوهرها فرض «وصاية» إقليمية على المناطق الفلسطينية المزّقة الأوصال. وواشنطن طبعا ملتزمة تماما بالموقف الإسرائيلي، وإيران تشجّع وتسلح وتصعّد لتحسين حصتها من الصفقة الإقليمية الكبرى من دون الاكتراث بدماء الفلسطينيين وآلامهم.

حالة غزة تنطبق تماما على حالة عرسال وأبعادها اللبنانية – السورية. أزمة عرسال أيضا لم تبدأ البارحة رغم تظاهر الساسة اللبنانيين بأنهم فوجئوا بما حصل. لقد شبّت الثورة السورية قبل أكثر من ثلاث سنوات، وسرعان ما حوّلها مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي وبشار الأسد، بتواطؤ إقليمي ودولي، إلى حرب أهلية حقيقية. وخاض «حزب الله» بأوامر إيرانية الحرب على هذه الثورة قبل نحو سنتين. وبالتالي، كان من الطبيعي أن يستدعي تدخله في سوريا تدخلا مضادا داخل لبنان يحظى بدعم – ولو عاطفيا – من طائفة سنية مُهمّشة ومُستضعفة بقوة السلاح، بينما الجيش اللبناني ممنوع من ممارسة دوره الوطني المتوازن المطلوب.

في المقابل، فإن إسرائيل، المرتاحة تماما لوضع حدودها السورية منذ 1974، كانت وما زالت ضد تغيير نظام الأسد. وكان لا بد، بالتفاهم مع واشنطن وموسكو، من مبرّر للإبقاء على النظام «صندوق بريد» بين تل أبيب وطهران، وجهاز امتصاص صدمات يخدّر الأقليات الدينية والمذهبية ويضمن استمرار ولائها. وجاء هذا المبرّر «القابل للتصدير» بجعل سوريا، ثم العراق ولبنان أيضا، أهدافا لجماعات جهادية تكفيرية متطرّفة ترتكب مجازر وتمارس التهجير والتطهير الطائفي والعرقي.

وكما أن دور «حزب الله» لا علاقة له بمواجهة إسرائيل، لا علاقة لمشروع «داعش» وأخواتها حقا بنصرة الثورة السورية، أو التصدّي لهيمنة إيران على العراق ولبنان، بدليل ممارساته المرفوضة إنسانيا بحق أبرياء ينتمون لأديان وطوائف متنوّعة في فسيفساء المنطقة. وأيضا بدليل تمتعه بموارد مالية ولوجيستية لا تتفق و«عفوية» جهاده المزعوم، ناهيك من الصمت المريب من القوى الكبرى على تمدده السريع عبر المنطقة.

إن تهجير أقليات شمال العراق (من المسيحيين والأيزيديين والشبك وغيرهم)، بعد إرباك ساحة الثورة السورية وإنهاكها بمعارك جانبية وترويع السوريين بممارسة القتل والهدم والتضييق الديني، وجرّ لبنان – حيث لا توجد دولة، ولا تشكل طائفية دينية واحدة غالبية سكانية – إلى حرب أهلية... ليس سوى مقدمة لتقسيم المنطقة وتفتيتها. وباعتقادي، وهذا ما سبق لي ذكره في مناسبات سابقة، أن عملية التقسيم والتفتيت الجارية على قدم وساق تمهد لوصاية إقليمية جديدة... وبعلم عدد من اللاعبين الإقليميين ودعمهم.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الرأسمالية المراقبة.. العلاقة بين السلطة ورأس المال في القرن الحادي والعشرين

توماس بيكيتي
عرض: رانيا مرزوق حسن

في ضوء ما يشهده العالم من هبات غضب شعبي وثورات في مختلف بقاع العالم، حيث تتصاعد أصوات الشعوب، مطالبة باسترداد حقوقها الاقتصادية التي كثيرا ما سيطرت عليها القلة المهيمنة على السلطة والثروة، تأتي أهمية كتاب " رأس المال في القرن الحادي والعشرين" لمؤلفه توماس بيكيتي الاقتصادي الفرنسي.

وقد أثار هذا الكتاب نقاشا حادا – لم يهدأ– في الولايات المتحدة حول الرأسمالية، والعلاقة بين السلطة والمال. وقد تصدر الكتاب أكثر الكتب مبيعا، حسب صحيفة نيويورك تايمز، وهو مركز مرتفع بالنسبة لكتاب أكاديمي.

تساؤلات حول مستقبل تطور رأس المال:

في البداية، يطرح المؤلف مجموعة من التساؤلات التي يري أن الإجابة عليها ستكون حاسمة بالنسبة للمسار الاقتصادي، خلال هذا القرن، منها: هل ستؤدي آليات تكدس رءوس الأموال إلى تمركزه القوي في أيدي البعض مثلما توقع بعض اقتصادي القرن التاسع عشر؟، هل ستستطيع قوي الضبط الذاتي التوصل إلي الحد من التباين الاقتصادي، وإلي حالة من الانسجام تكون مفتاحا للاستقرار، مثلما توقع بعض الاقتصاديين في القرن العشرين؟ وباختصار: كيف سيتطور رأس المال على المدى الطويل؟.

ما يحاوله المؤلف هو تحديد توجهات المستقبل وفهم آليات توزيع رأس المال، وتقاسم الثروات بين الشعوب والأفراد. ويتطرق ضمن هذا الإطار إلي رأس المال وتاريخه، منذ القرن السابع عشر حتى اليوم، ولكن ليس من كونه مسالة اقتصادية بحتة، بل أيضا من حيث ابعاده الاجتماعية، والتاريخية، والسياسية، وبالطبع الاقتصادية. ويستعرض عبر هذا كله مختلف الأطروحات التي صيغت حول المسائل المتعلقة برأس المال، وتطور مساره، وانتقاله بين الأجيال، وهذا مع تحديد فرنسا كحالة دراسة.

يشير بيكيتي إلي أن مسالة توزيع الثروة تتضمن قدرا من الأهمية والتداخل مع مسائل أخري، مما يجعل دراستها لا تقتصر على الاقتصاديين، والمؤرخين، والفلاسفة، ورجال السياسة، بل هي موضع اهتمام جميع البشر. ويؤكد هنا قاعدة، مفادها انه ما دام معدل مردود رأس المال المستثمر في الأسواق أو البنوك اعلي دائما من معدل النمو الاقتصادي، فإن الأولوية لا تكون لرأس المال المنتج الذي يشكل العمل مصدره.

وانطلاقا من التساؤلات السابقة، يعرض بيكيتي أشكال تراكم الثروة بين الطبقات المختلفة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم. ويستخلص أن الثروة تتراكم لدي أصحاب رأس المال أكثر منها في يد العاملين. ويري أن استثناء حصل علي اثر الحربين الكونيتين اللتين أدتا إلي تدمير ثروات بعض الرأسماليين الكبار، فيما أسهم النمو السكاني والاقتصادي الاستثنائي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، واستمر ثلاثين سنة، أطلق عليها الفرنسيون لقب الثلاثين المجيدة في إنعاش طبقة العاملين في توسيع الطبقة الوسطى إلي حجم لم تكن الدول الغربية شهدت مثله. لكن فور انتهاء مجهود إعادة الإعمار، عاد رأس المال ليتركز في يد قلة قليلة، فيما راحت الطبقة الوسطى في الدول الغربية تضمر رويدا رويدا.

حتمية التفاوت المتطرف في القرن الحادي والعشرين:

يتناول المؤلف بالتحليل قضية عدم المساواة وتطورها، وكيف أن السوق الحر – حتى في دول الرفاه الأوروبية– لن يصل في النهاية إلي تضييق المسافات بين الأغنياء والفقراء، ولن يحقق حلم الثراء للمليارات من الفقراء، ومحدودي الدخل حول العالم، دون تدخل من البشر، مما سيعيد معدلات عدم المساواة في الدخل حول العالم لتصل إلي سقفها الجنوني في القرن الحادي والعشرين.

ويدلل المؤلف على نبوءته بالنمو البطئ، والتفاوت المتطرف في القرن الحادي والعشرين على استقراء بيانات تاريخية ومعادلة بسيطة، حيث توضح البيانات التي جمعها – بمساعدة كثير من الباحثين في بلدان مختلفة– ان الإنتاج لكل شخص (أي الإنتاجية) تميل عبر فترات طويلة من الزمن إلي النمو بمعدل 1 إلي 1. 5%. كما توضح البيانات أيضا أن معدل العائد على الاستثمار عبر فترات طويلة من الزمن يتراوح بين 4 و5%.

كذلك، تؤكد بيانات العوائد الضريبية أن دخول الطبقة الوسطي بقيت ثابتة طوال الأعوام الثلاثين الماضية، وأن دخول الطبقة العليا قد ابتعدت أشد ما يكون الابتعاد عن الجميع، بحيث حصل أصحاب رأس المال الموسرون على حصص اضخم واضخم من الثروة العالمية والدخول.

يعني ذلك انه كلما يكون العائد على رأس المال المالي (الاستثمار) أعلي من العائد على راس المال البشري (الإنتاجية) لفترة ممتدة، فإن حسبة بسيطة تكفي لنصل إلي نتيجة أن ذلك الوضع سيفضي إلي ازدياد التفاوت. والسبب أن أصحاب أعلى الدخول سيدخرون ويستثمرون، مما يؤدي إلي توليد دخل رأسمالي يتيح لهم أن يتقدموا على اولئك الذين يعتمدون فقط على الأجور والرواتب، إلي حد الانفصال عنهم. ولا يستغرق الأمر غير أجيال قليلة، قبل أن تتحول هذه الثروة المتراكمة إلي عنصر مسيطر في الاقتصاد والبنيان الاجتماعي – الاقتصادي.

وبهذا، يصل المؤلف إلي استنتاج أن المحرك الخفي لعدم المساواة المتطرفة هو أن عوائد رأس المال تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يثير السخط الطبقي، ويقوض القيم الديمقراطية في الغرب. وهو ما يفسر انطلاق نوع جديد من الرأسمالية، أقل صناعية، وأكثر مالية، قائم أساسا على المضاربات، إذ يشهد العالم في هذه المرحلة من العولمة مجابهة حادة بين السوق والدولة، بين القطاع الخاص والخدمات العامة، بين الفرد والمجتمع، بين الأنانية والتضامن الاجتماعي. وباتت السلطة الفعلية بين أيدي فئة من المجموعات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات التي يزيد وزنها الاقتصادي أحيانا على وزن بعض الدول والحكومات مجتمعة.

توليفة جديدة لإعادة التوازن الطبقي:

ويعد أن شخص المؤلف جوهر قضية عدم المساواة ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، يقدم طرحا للتفكير على الأجيال القادمة، يتمثل في الضغط من أجل خلق إرادة سياسية عالمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولو بشكل نسبي. ويسوق مثالا لما توصلت إليه الحكومة في بريطانيا، من أجل إحداث نوع من التوازن، من فرض ضرائب اكبر على اصحاب الدخول المرتفعة والأغنياء، بدلا من تخفيض الخدمات التي تؤثر في الطبقات الفقيرة في المجتمع، مع تضييق الخناق على المتهربين من الضرائب، سواء كانوا أفرادا أو شركات، وهو أحد الحلول المهمة والعملية، حيث إنه في القرن الحادي والعشرين لا يمكن للدولة أن تتبني احد هذين الخيارين المتناقضين: الأول " الدولة الشمولية" ، والأخر هو " دولة الحد الأدنى" التي تلغي تدخل الدولة تماما.

ويري أن النموذج المقبل والمقترح سيكون نموذجا وسطيا معتدلا، أو طريقا ثالثا، يقوم على أساس التآليف الخلاق بين دور إشراقي للدولة على مسارات الرأسمالية واتجاهات الائتمان من ناحية، وإطلاق حرية للقطاع الخاص تحت الرقابة من ناحية أخري. وسيفتح هذا بابا جديدا من أبواب التاريخ قد يطلق عليه من بعد " الرأسمالية المراقبة".

وختاما، يمكن القول إنه بالتطبيق على الحالة المصرية، فإن كتاب بيكيتي يضعنا أمام تساؤلات عديدة حول كيفية وضع وتبني آليات أكثر عدالة لإدارة وضع اقتصادي صعب، تراكمت عليه عوامل الركود، والتضخم، والبطالة، والفقر، ويدفعنا إلي التساؤل عمن سيتحمل تبعات حل الأزمة الراهنة، ومدي تأثير الحلول الاقتصادية المطروحة، سواء من الدولة أو المؤسسات الدولية المانحة، للخروج من الوضع الراهن.

عن مجلة "السياسة الدولية"